

جاكسون، ومراقبة التسلح، والهجرة اليهودية

مراقبة التسلح

عندما تسلم نيكسون الرئاسة، كان أبعد ما يكون عن الحد من التسلح. واعتبره مجرد ورقة مساومة تستخدم للمساعدة على إخراج الولايات المتحدة من فيتنام⁽¹⁾. وماتل في البدء بالمفاوضات ليرى التنازلات السياسية التي يمكن انتزاعها من موسكو.

ثمة ثلاثة اعتبارات أفتعت نيكسون بالبدء بالمفاوضات في 23 (نوفمبر) عام 1969 أولها التعويض عن موقفه الصارم عموماً في فيتنام، والدفاع عن الشرق الأوسط، وغيرها من المسائل، حيث كان بعض الاستعداد الملموس للالتزام إدارته بالسلام ضرورياً. ولهذا أعلن نيكسون عن البدء بالمفاوضات في خطبة له ساعياً إلى حشد التأييد لسياسته في فيتنام. والاعتبار الثاني هو أن ضغوط الكونغرس على الميزانية الدفاعية حوّلت البنتاغون - لفترة سريعة الزوال - إلى مؤيد لتخفيضات مشتركة للتسلح. والاعتبار الثالث أن نيكسون بات مهتماً بموضوع بناء السوفييت لقوات استراتيجية، والتي كانت تتزايد بمعدل مائتي صاروخ في السنة، في حين كان الكونغرس يحول دون أي جهد لتعزيز قواتنا الاستراتيجية.

بدء المفاوضات وضعنا وجهاً لوجه أمام مشكلة كيف نحدد المساواة. ذلك أن القوات النووية لكلا الطرفين قد بنيت على أساس تقنيات ومفاهيم أمنية مختلفة. في الستينات، وقبل اتفاقية «سالت» كانت الولايات المتحدة قد توقفت باختيارها عن بناء صواريخ إضافية عابرة للقارات، وركزت على التحسينات النوعية للرؤوس المتعددة بدلاً من ذلك واعتمدت الولايات المتحدة عدا ذلك على القاذفات بعيدة المدى، التي لم يكن لدى السوفييت نظير حديث لها، بالإضافة إلى القواعد الجوية المنتشرة عبر البحار وحاملات الطائرات.

اتخذ الاتحاد السوفييتي من جانبه، في أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية، برنامجاً واسعاً للصواريخ الأرضية، والصواريخ التي تنطلق من الغواصات، والتي بدأت منذ السبعينات تتجاوز عدد الصواريخ الأمريكية. ومع هذا بقيت الولايات المتحدة تمتلك من الرؤوس النووية ما معدله 3 إلى واحد بسبب تقدمنا في الرؤوس المتعددة للصواريخ طوال فترة السبعينات بالإضافة إلى تقدم عددي وافر في الثمانيات.

ذلك التقدم سوف يتراجع بالتدريج لأن السوفييت وضعوا رؤوساً متعددة على صواريخهم. وفي أواخر الثمانينات وضع السوفييت رؤوساً متعددة على صواريخهم - تزيد على ما لدينا - إلا إذا بنينا صواريخ أكثر وأكبر حجماً. لذا كان يعود الأمر إلينا إذا كنا نريد إغلاق الفجوة الرقمية. وطيلة أية فترة منظورة ستظل الولايات المتحدة تملك الأسبقية في عدد القاذفات الثقيلة.

المشكلة التي تتعلق بالمفاهيم في أية مفاوضات للحد من التسلح أن نتيجتها تمثل لقطة واحدة في توازن تقني واستراتيجي يتطور بسرعة. وعلى الأطراف أن تجد طريقة لالكي تأخذ بالحسبان التوازن القائم قي القوات فحسب، بل وللمحافظة على العلاقة المتفق عليها طيلة فترة تحول فيها سباق التسلح من سباق كمي إلى سباق نوعي.

حتى عام 1970 تقريباً كان سباق التسلح عددياً بالدرجة الأولى. وطالما أن كل صاروخ يحمل رأساً حربيّاً واحداً، فإن المعادلة الكمية بمقدار 3 إلى واحد ستكون مطلوبة ولو نظرياً لمجابهة هجوم مفاجئ ناجح. (وهذه يفترض أن يخصص صاروخان لكل قاذفة صواريخ مع الإبقاء على بعض الصواريخ كاحتياط لمهمات متابعة). وهكذا فإن السوفييت يحتاجون إلى ثلاثة آلاف صاروخ دقيق كي تتوفر لهم الثقة بتدمير قواعد صواريخنا، ونحن نحتاج إلى 4500 صاروخ لتدمير قواعدهم الأرضية. مثل هذه القوة لا يمكن توفيرها إلا خلال فترة طويلة من الزمن - طويلة من أجل توفير الرد المناسب - ويصعب توفير الموارد اللازمة لها. في بداية السبعينات كان الاتحاد السوفييتي يملك أقل من نصف العدد المطلوب من الصواريخ ذات الرأس الواحد، معظمها غير دقيق جداً.

التوصل إلى صنع الرؤوس المتعددة أحدث ثورة في التوازن الاستراتيجي. إذ أصبح من الممكن أن تتحقق الضربة الأولى - نظرياً على الأقل - بإضافة رؤوس حربية إلى الصواريخ الفردية الموجودة بدون زيادة عدد منصات القذف. وكانت بعض غواصاتنا القاذفة للصواريخ قادرة على حمل 14 رأساً حربيّاً صغيراً نسبياً (كل واحد منها أكبر من القنبليتين اللتين دمرتا هيروشيما وناغازاكي). المشكلة أن كلا الطرفين كان قادراً على تركيب 10 آلاف رأس حربي على المنصات الموجودة للقاذفة للصواريخ (بالإضافة إلى أسطول من 500 قاذفة ثقيلة بالنسبة إلى أمريكا) وبالتالي كان هناك أسلحة أكثر من الأهداف المحتملة. وقد ذكر الجنرال جورج س. براون، الذي كان رئيساً لهيئة الأركان المشتركة، للرئيس فورد في اجتماع لمجلس الأمن القومي، في 7 ت 1، 1974 أننا خفضنا عدد الصواريخ MIRV على منصات غواصاتنا بسبب قلة الأهداف. وإذا ما أصبح بالإمكان تخصيص عدة رؤوس حربية لكل منصة إطلاق لدى العدو، وما يزال هناك آلاف الرؤوس الحربية، فإن الضربة الأولى ضد قوات مرابطة على الأرض يمكن تصورها.

لم يكن من دواعي الدهشة أن تتوقف المحادثات في طريق مسدود فجأة. فحتى في غياب وجود خلافات أيديولوجية وجيو. سياسية كان من الصعب عقلاً نياً وضع اقتراح يحسن من الوضع الناجم.

والأكثر من ذلك أنه نظراً لرفض الكونغرس الموافقة على أسلحة استراتيجية جديدة، فإن الاتحاد السوفيتي لم يكن لديه دافع قوي للقبول بتقليص برامج الاستراتيجية الهجومية.

في النهاية حققت إدارة نيكسون بعض التفوق من خلال حقيقة ساخرة وهي أن الزعماء السوفييت باتوا أكثر ثقة بالتقنية الأمريكية من بعض منتقدينا في الداخل. بدلاً من إلغاء اتفاقية SALT. كما كان يطالب بعض المعارضين في الكونغرس. أثبت الدفاع بالصواريخ البالستية أنه المفتاح الذي يفتح باب وضع القيود على الهجوم، كما فعل في عهد ريغان قبل 15 سنة. كان الزعماء السوفييت يخشون أنه حتى لو كان الدفاع الصاروخي الأمريكي ليس فعالاً تماماً ضد هجوم شامل، فإنه يستطيع أن يرد حتماً بضربة انتقامية غير منظمة مما يتبقى من قوات أمريكية. كما أنه قد يجعل أي هجوم ابتزازي محدود صعباً للغاية. ومما زاد من هذا الاحتمال خوف السوفييت من دفاع الجيل الأول.

إن المفاوضات السوفييت، آمليين أن يكون موقف الكونغرس مناسباً لهم - وهو أمر غير معقول في ظروف تلك الفترة - قد يصررون على أن أية اتفاقية ينبغي أن تقتصر على تقليص الأسلحة الدفاعية - وهي خدعة كلاسيكية من الكرملين لتجميد الأسلحة التي يخشون منها فيما يستمرون بدون وضع قيود على المئتي صاروخ سوفييتي جديد التي تبني كل عام، وهو الأمر الذي يقلقنا كثيراً. وكما أشرت سابقاً، فإن الجمود قد كسر أخيراً في أيار 1971 بعد أن أصر نيكسون على القناة الخلفية وهي أنه لا يقبل أبداً باتفاقية تقتصر على الأسلحة الدفاعية. بعد ذلك، ومع كثير من المحادثات - معظمها من جانب السوفييت للتملص من القيود على الأسلحة الهجومية - تم التوقيع على اتفاقيتين عسكريتين بمناسبة قمة موسكو في أيار عام 1972.

مع أن الترتيبات الفنية كانت معقدة إلا أن المفهوم الشامل كان واضحاً بصورة كافية. أولاً، إن اتفاقية دائمة مع بعض العبارات الغامضة قد حددت موقعين في كل بلد للدفاع الصاروخي البالستيكي - وهو العدد نفسه الذي حدده لنا الكونغرس. وكان هذان الموقعان قليلين جداً لتوفير دفاع قاري. وثانياً إن اتفاقية مؤقتة تمتد خمس سنوات من 1972 وحتى 1977 تجمد انتشار الصواريخ الهجومية بمستوياته الحالية. القاذفات الثقيلة لم يجر تحديدها مما يمكننا من نشر القاذفة ب-1 المطورة حديثاً والخارقة لجدار الصوت، ولأن السوفييت لم يكن لديهم قاذفات بعيدة المدى عملياً كما لا يوجد لديهم برنامج لصنعها. خلال الفترة الفاصلة من المتأمل أن يجري التفاوض على اتفاقية أكثر شمولاً ودائمة.

في البداية قوبلت الاتفاقية بالاستحسان، ولكن مع مرور الوقت بدأت الانتقادات تظهر. فقد توافقت خيبات أمل الليبراليين في نيكسون مع عدم ثقة المحافظين في أي تعامل مع الاتحاد السوفييتي. الجزء المتعلق بالدفاع الصاروخي من الاتفاقية بدا غير مثير للجدل نسبياً في ذلك الوقت، ومع هذا فقد كان يؤسفني أن انقساماتنا الداخلية كانت تلزمنا على القبول بالتعرض للنقد كصفة دائمة في استراتيجيتنا.

ومن دواعي دهشتنا أن النقد تركز على اتفاقية تجمد الانتشارات الهجومية والتي وضعت حداً للبناء الهجومى السوفىيىتى لمائتى صاروخ سنوياً ولم تطلب من الولاىات المتحدة أن تتخلى عن أى برنامج قائم أو يجرى التخطيط له. وكان للانتقاد وجهان: إن الاتفاقية قد منحت تفوقاً عددياً للسوفىيىت، وأنها جعلت قواتنا الاستراتيجية عرضة لهجوم مفاجئ.

كلتا التهمتين كانت انعكاساً لعدة انقساماتنا الداخلية أكثر من أى تحليل موضوعي. فاللامساواة العددية في منصات الانطلاق لم تضمنها مفاوضاتنا حول اتفاقية SALT (معاهدة الحد من التسليح الاستراتيجي) بل قامت من جانب رئيس الأركان ووزيرى الدفاع لإدارتي الطرفين قبل التفكير في مفاوضات (SALT). ولتوضيح الأمور فإن الولاىات المتحدة توقفت عن بناء صواريخ إضافية لأن كبار خبراءها الدفاعيين كانوا على قناعة بأن البلاد لا تحتاج إلى ما هو أكثر من ذلك. والاتفاقية المؤقتة (SALT-1) لعام 1972 لم تُصغ ولم تعدل هذه القناعة، والتي استمرت على مدى ثلاثة عقود منذ ذلك الحين. حتى إدارة ريغان الصقرية لم تسع إلى زيادة قواتنا الصاروخية. ولكن مهما كان عدم التساوي في عدد المنصات النووية فقد عوّض بنفوق أمريكا بالبرؤوس النووية المتعددة والقاذفات الثقيلة.

لم يطلب البنتاغون أية زيادة في مجموع عدد الصواريخ مطلقاً. ولم تمتنع أي من إدارة نيكسون أو فورد عن المصادقة أو تشجيع أي طلب من وزارة الدفاع من أجل زيادة القوات الاستراتيجية الأمريكية قبل اتفاقية «سالت» أو بعدها. على العكس من ذلك فقد استخدمت إدارتا نيكسون وفورد اتفاقيات «سالت» لتبرير تحديث قواتنا الاستراتيجية - مما جعل السيناتور ستوارت سمينغتون يتذمر عندما قدمت الاتفاقية إلى لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ مبدياً شكوكه في أن نستطيع مالياً إجراء اتفاقية للحد من التسليح أخرى.

إن التهمة التي تقيد أن الاتفاقية الهجومية المرحلية (سالت - 1) قد ضمنت مكاسب للسوفىيىت كانت مجرد ديمagogia. ففي شهرت 1974 (كما سنرى في الفصل العاشر)، لم يناقش فورد في فلاديفوستوك المستويات المتكافئة التي كان يطالب بها هنري جاكسون وأنصاره بصوت عال. رغم المنصات الألفين وخمس مئة المسموح بها بموجب سقف فلاديفوستوك فقد تمسك المخططون الدفاعيون في جميع الإدارات المتعاقبة بحدود اتفاقية «سالت - 1». بعد ثلاث إدارات كان المجموع لدينا عملياً أقل قليلاً مما كان في عهد نيكسون، وحتى إدارة ريغان الصقرية لم تعدله. والجدول التالي يبين أنه بعد 20 سنة من الجدول حول «عدم التكافؤ» فإن معدلات القوتين الصاروخيتين ظلت كما هي عند توقيع الاتفاقية المرحلية، لا بل اتسعت «الفجوة الصاروخية» أكثر قليلاً:

1972		1991		
U.S.S.R.	U.S.	U.S.S.R.	U.S.	
1,451	1,000	1,618	1,000	منصات ICBM
942	680	740	710	+ منصات SLBM
2,393	1,608	2,358	1,710	مجموعات منصات الصواريخ
177	307	140	525	القاذفات الثقيلة ⁽²⁾
2,570	1,915	2,498	2,235	مجموعة المنصات الاستراتيجية
10,463	8,658	2,358	1,710	مجموعة الرؤوس الحربية الصاروخية

❖ صاروخ عابر القارات.

+ صواريخ بلاستيكية تطلق من غواصات.

++ تصل إلى 950 إذا ما نُسقت.

الصواريخ العابرة للقارات القديمة وعددها 250

التهمة الثانية ضد سياسات الحد من التسلح لإدارة نيكسون - أنها أغرت السوفييت بالقيام بهجوم مفاجئ - كانت أيضاً عارية عن الصحة.

سيناريو الهجوم المفاجئ كان يجري كالتالي. بوضع عشرة رؤوس حربية على صواريخها الثلاثمائة، سيكون الاتحاد السوفييتي قادراً على تدمير جميع صواريخ أمريكا الألف الأرضية وربما ثلث غواصاتها الحاملة للصواريخ في الميناء في أي وقت عندئذ يتبقى لدى الولايات المتحدة 450 غواصة قاذفة للصواريخ، وقوة القاذفات المتبقية بطاقة تتراوح بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف رأس حربي، في حين أن القوة السوفييتية المتبقية يمكن أن تقترب من أربعة أمثال ذلك الرقم. في ظل هذه الشروط كان يُدعى أن الرئيس الأمريكي سيكون مُكرهاً على سحب ما تبقى لديه من قوات رادعة والقبول بالشروط السوفييتية⁽³⁾.

السيناريو منمق بعبارات تقنية من أجل أن يكون جديراً ظاهرياً بالتصديق. تفترض سيناريوهات التدمير المختلفة أن الزعماء السوفييت كانوا مستعدين للمخاطرة ببقاء مجتمعاتهم ونظامهم السياسي وفق عدد من المغامرات الجامحة:

❖ أن السوفييت كانوا قادرين فنياً على إطلاق بضع مئات من الصواريخ دفعة واحدة رغم أنهم لم يطلقوا تجريبياً أكثر من ثلاثة دفعات واحدة من مواقع اختبارية، وليس من صوامع عملية (وبعض أكثر السيناريوهات دراماتيكية تنبأت بأن السوفييت سوف يخلون مدنها لتجنب ضربتنا المعاكسة في حين تبقى الولايات المتحدة سلبية).

❖ أن الأمريكيين لن يطلقوا تحذيراً رغم وجود ما بين 30 - 45 دقيقة ليقرروا ما إذا كان سيجري هجوم شامل.

❖ أن الصواريخ العملياتية السوفييتية تتمتع بدقة صواريخ الاختبار نفسها، وهو افتراض خطير في ضوء حقيقة أنهم في حالة هجوم مفاجئ سيضطرون إلى إطلاقها باتجاه شمال - جنوب في حين أن جميع التجارب (لدى الطرفين) تطلق باتجاه شرق - غرب لتجنب خلق انطباع بوجود هجوم مفاجئ مما سيستثير الانتقام (كان هذا بالطبع إشارة إلى مخاطر الاعتماد على الصدفة).

❖ أن الزعماء الشائخين لمجتمع هاجع لديهم ثقة كافية للمغامرة بأن الرئيس الأمريكي سوف يمتنع عن استخدام آلاف الرؤوس الحربية، مما سيجنبهم، حتى في أكثر السيناريوهات تشاؤماً، من هجوم مفاجئ.

أخيراً أي واحد من هذه السيناريوهات الافتراضية لن يكون محتملاً حتى بالنسبة إلى أكثر الزعماء السوفييت جنوناً، إلا بعد عقد من الزمن، أي بعد انتهاء معاهدة SALT «سالت - 1»، أو ما يكفي من الوقت أو أكثر لاتخاذ إجراءات معاكسة. وهذه تتضمن زيادة القوات الأمريكية الباقية بوضع مزيد من الرؤوس الحربية على الصواريخ الموجودة، وتطوير صاروخ أكبر يحمل مزيداً من الرؤوس الحربية والقوة التدميرية الأكبر، أو بناء أسلحة جديدة ذات مواصفات مختلفة تماماً غير ممددة في اتفاقية SALT «سالت - 1»، مثل صواريخ كروز. وهناك أيضاً خيار الصاروخ الدفاعي. باستثناء الصاروخ الدفاعي الذي منعه الكونغرس. جميع هذه الخطا قد اتخذت أو بوشر بها في عهد إدارة نيكسون وطُورت في عهد فورد قبل انتهاء موعد «سالت - 1».

لا عجب أن العسكريين المحترفين لم يصادقوا على مثل هذه السيناريوهات الخرفاء. ما فكروا به أن التوازن الاستراتيجي قد عبر عنه حرفياً رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال جورج براون، أما السيناتور وليام بروكسمير عام 1977 بعد فترة قصيرة من مغادرة فورد لكرسي الرئاسة:

لا توافق هيئة رؤساء الأركان المشتركة على أن الاتحاد السوفييتي قد حقق تفوقاً عسكرياً على الولايات المتحدة.. (القوات الاستراتيجية الأمريكية) تعتبر قادرة على تحقيق أهداف الولايات المتحدة اليوم⁽⁴⁾.

بالتركيز على خطر منفرد وبعيد من قبل هنري جاكسون وحلفائه من المحافظين الجدد نجحوا في حرف الجدل الداخلي عن مشكلة أمريكا الأمنية الفعلية في السبعينات، والتي لم تكن هجوماً شاملاً نووياً على الولايات المتحدة، بل كانت بالأحرى أن الجمود الاستراتيجي القائم يمكن أن يُغري الاتحاد السوفييتي باستغلال تفوقه بالأسلحة التقليدية لتحقيق تجاوز جيوسياسي أو ابتزاز. مراقبة التسليح الاستراتيجي ينبغي أن تعامل كمكوّن للاستراتيجية القومية الشاملة. ومع هذا فإن الليبراليين يتمسكون

بمراقبة التسلح كشفاء لجميع العلل، فيما كان يتخيل المحافظون أن اتفاقية «سالت - 1» هي سبب وليست نتيجة لقراراتنا الفردية لتدبير الأمور على مدى أكثر من عقد من الزمن.

التكافؤ الاستراتيجي الحقيقي أعطى الولايات المتحدة في الواقع طاقة أكبر من السوفييت على تنفيذ سيناريوهات الفناء. فحتى ضمن شروط «سالت - 1» كانت القوات الاستراتيجية السوفييتية أكثر عرضة بكثير لضربة أمريكية أولى من قرينتها الأمريكية. ذلك لأن 30% فقط من القوات الاستراتيجية الأمريكية متوضعة على الأرض، في حين أن 90% من القوات السوفييتية متوضعة على الأرض. كما أن الغواصات الأمريكية القاذفة للصواريخ كانت أكثر فعالية بكثير من الغواصات السوفييتية. وبالدمج الصحيح ما بين صواريخ MX وصواريخ مينيوثيمان 3، تستطيع الولايات المتحدة أن تجعل القوات الأرضية السوفييتية عرضة للهجوم مثل مدننا نظراً لتفوق قواتنا الاستراتيجية وما تستطيع أن تلحقه من أضرار جسيمة بالقوات الاستراتيجية السوفييتية. لم يقترح أحداً ممن جاؤوا بعدنا مثل هذا الدمج.

وهكذا مع مغادرة نيكسون للإدارة، تحولت المناقشات حول مراقبة التسلح إلى مناقشة سفسطائية لا أرضية لها. كان «الانفراج» يتعرض للهجوم من قبل الليبراليين لتركيزه على الأمن العسكري، ومن قبل المحافظين لأنه لا يرتبط بهذا الأمن بصورة سليمة، ومن قبل الليبراليين للاتزان الضئيل بمراقبة الأسلحة، ومن قبل المحافظين لاهتمامه الزائد. كانت البرامج الدفاعية تمر في الكونغرس بمساعدة المحافظين للتغلب على معارضة الليبراليين. ويستحق جاكسون ومؤيدوه كثيراً من الجدارة لكبح الهجوم ضد حرب فيتنام بحجة الدفاع القومي. ولكنهم كانوا متأرجحين ضد سياسة أمريكا تجاه السوفييت.

هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي

لم تكن الهجرة من الاتحاد السوفييتي أبداً سياسة خارجية أو قضية داخلية إلى أن طرحها إدارة نيكسون في الحوار السوفييتي - الأمريكي. بُحثت الهجرة اليهودية أولاً مع السفير السوفييتي أناتولي دوبرنين عام 1969. أقيمت معالجاتي للموضوع ضمن إطار معتدل ذلك أن هذا الموضوع لم يكن قد أثير إلا من قبل مجموعات يهودية خاصة. أشارت ملفتاً للنظر إلى العدد الضئيل الذي سمح له بالمغادرة عام 1968 - كان أقل من 400 شخص - وأوضحت أن أية زيادة ستلحظها الإدارة سيكون لها تأثير جيد لتقييمنا للنوايا السوفييتية. ومن دواعي دهشتنا أن الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي نمت بالتدريج بمقدار مائة مرة في خمس سنوات، من 400 مهاجر عام 1968 إلى ما يقارب 35 ألف مهاجر عام 1973.

ولكي تضمن التوجه الإيجابي في استمرارية الهجرة لم تعلن إدارة نيكسون تأكيداً علنياً، حتى أثناء حملة الرئاسة الانتخابية عام 1972، وهكذا وجدنا أنفسنا في وضع سيء عندما اختطف جاكسون فجأة سياستنا.

ما أثار حفيظة جاكسون كان قرار الكرملين في آب 1972 بفرض «ضريبة خروج» على جميع المهاجرين، على افتراض أن هذه الضريبة ستعوض الدولة السوفييتية عما أنفقتته على تعليم المهاجرين. وكانت النتيجة العملية هي انخفاض كبير في أعداد المهاجرين. لم يتبين بوضوح لماذا اختار الاتحاد السوفييتي أن يخاطر بالنية الأمريكية الطيبة عند ذلك المستوى الرفيع من علاقات الشرق والغرب. يدعي دوبرينين - بأن القرار اتخذ على مستوى رسمي متوسط الدرجة - ولكنه ادعاء غير صحيح نظراً لطبيعة النظام الشيوعي المركزي والالزامي، والاهتمام الذي أبداه نيكسون وإدارته في هذا الموضوع. الأكثر احتمالاً أن الزعماء السوفييت الكبار الذين هزتهم خيبة أملهم بالرئيس المصري أنور السادات نتيجة لقمة 1972 وطرده للمستشارين السوفييت انتقاماً، كانوا يحاولون تجنب اتهام إضافي بأن تساهلهم في هجرة اليهود كان يعزز إسرائيل تكتيكياً (حيث كان معظم المهاجرين يقيمون).

ومهما كان التفسير فإن ضريبة الخروج أطلقت العنان لهجوم على سياسة ناجحة عندما كنا ندير الأمور بدون جمعية طيلة أربع سنوات وبطريقة غير سياسية متعمدة. دورة إطلاق الهجوم كانت معلقة بموافقة مجلس الشيوخ عام 1972 على اتفاقية منح الاتحاد السوفييتي مركز الدولة الأولى بالرعاية مقابل دفع موسكو ديوناً للتأجير والإعارة تعود إلى الحرب العالمية الثانية. الوصول إلى منح الدولة الأولى بالرعاية MNF كان يُلح علينا ويستحثنا منذ الأيام الأولى لإدارة نيكسون ولا سيما من جانب أعضاء الكونغرس الليبراليين والسيوخ، ووسائل الإعلام.

في الجو المشحون جداً بعد فيتنام ووترغيت بدت عبارة «الدولة الأولى بالرعاية» محرقة لأنها كانت توحى بنوع من المحاباة الخاصة للاتحاد السوفييتي (بعد عشرين سنة أثير الموضوع نفسه بالنسبة إلى الصين) والحق أن عبارة الدولة الأولى بالرعاية هي عبارة فنية تعني أن بلداً ما منح المعاملة ذاتها التي تُمنح إلى باقي الدول التي تقيم معها الولايات المتحدة علاقات تجارية طبيعية (وكان هناك ما يزيد على 100 دولة من هذه الدول عام 1974، وحوالي 160 دولة عند كتابة هذه السطور).

ما أبقى الاتحاد السوفييتي خارج الحصول على هذا الوضع (الأولى بالرعاية) قبل ذلك هو رفضه إعادة دفع ديون الحرب. وفي أيلول عام 1972 أجرى وزير التجارة بيترج. بيترسون مفاوضات أنهت المشكلتين. ونظراً لتخلف الصناعة السوفييتية فإن وضع الدولة الأولى بالرعاية ما كان يتوقع أن يؤدي إلى زيادة مهمة في التجارة السوفييتية - الأمريكية. وكانت فائدتها الوحيدة فائدة نفسية، كرمز للمساواة بالنسبة للقادة السوفييت، الذين رغم ادعائهم أنهم طليعة التاريخ، كان يستحوذ عليهم الخوف بأنهم لم يحصلوا على المركز الملائم المناسب لهم.

اتفاقية «الدولة الأولى بالرعاية» أعطت السيناتور جاكسون أداة تشريعية لتصعيد الأمور. ففي 4ت1، 1972 عرض تعديلاً لإجراء تجديد لسلطة التفاوض للرئيس حول التجارة. كان تعديل جاكسون يحجب

وضع الدولة الأولى بالرعاية عن أية دولة شيوعية تحول دون الهجرة. وعندما قدم نيكسون إلى الكونغرس، في 10 نيسان 1973 تسوية قضية «الإعارة والتأجير» بالإضافة إلى منح مركز «الدولة الأولى بالرعاية» للاتحاد السوفييتي اشتبكت المعركة.

كنا مقتنعين أن المسألة ستسوى بسرعة وبطريقة ودية، لأننا كنا ما نزال نعتبر جاكسون حليفاً ونعالج خلافاتنا معه بأسلوب تكتيكي. وهذا ما جعلنا في البداية نتساهل معه ونسعى إلى تغيير موقفه بإقناع السوفييت بإلغاء ضريبة الخروج. وبعد عدة مناقشات بيني وبين دوبرينين، سلمت السفارة السوفييتية في 30 آذار 1973 مذكرة إلى مكتبي معنونة: «سرية خاصة بالرئيس». ومع أنها تصف الهجرة كمسألة سوفييتية خاصة إلا أن الكرملين أعلم نيكسون أنه من الآن فصاعداً فإن ضريبة الخروج سوف لن ترفع إلا في حالات «غير عادية» فقط، بما في ذلك أمن الدولة، وفي الحالات الأخرى سوف تجمع رسوم «غير باهظة».

أظهر ردنا إلى أي مدى نجح جاكسون في تحويل هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي إلى مسألة أمريكية داخلية. طلبنا من موسكو أن نعلم الكونغرس بالرسالة وكذلك الحكومة الاسرائيلية. ولكنها احتجت بقوة لأن إسرائيل لاعلاقة لها بهجرة اليهود السوفييت وإجرائها ومع هذا فإن الكرملين سترك للرئيس حرية أن يقرر كيف نستخدم اتصالاتنا ومن يريد أن يخبره عن مضمونها. كنا نظن أننا أحرار في شؤوننا الداخلية.

في 18 نيسان تبخرت آمالنا حول أهداف جاكسون فذلك التاريخ كان الحد الفاصل لمعارضته المكشوفة والعدوانية لسياستنا. دعا نيكسون قادة الكونغرس إلى اجتماع في «غرفة روزفيلت» في البيت الأبيض لإعلامهم بالاتصال السوفييتي. كنا نعتقد أن الإطلاع سوف ينهي المشكلة، أو يحقق بعض الاعتراف بما اعتبرناه انقلاً دبلوماسياً.

يبدو أن جاكسون فقد اهتمامه بالمسألة الفورية لضريبة الخروج، ولم يكن بصدد إثارتها. رد السوفييت بأن الرد البارد للسيئاتور غير ملائم. من أجل الحصول على حق الدولة الأولى بالرعاية ينبغي أن يضمن الاتحاد السوفييتي الحد الأدنى من تأشيرات الخروج ويخفف القيود على الهجرة لجميع القوميات. لم يحدد جاكسون ما هو الحد الأدنى في رأيه، ولكن من الواضح أنه سيكون أكبر بكثير من الرقم السابق وهو 35 ألف مهاجر سُمح لهم بالمغادرة عام 1973.

مطالبة جاكسون بإضافة شروط إلى اتفاقية موقعة قبل بموجبها السوفييت شروطنا الثابتة (إعادة دفع ديون الإعارة والتأجير) كانت بمثابة دعوة للمواجهة. وقد رتب ذلك جاكسون في وقت كانت فيه إدارة نيكسون في انحدار ظاهر. ذلك أنه كان الأسبوع الذي ذهب فيه جون دين إلى المدعي العام وانفجرت فضيحة ووترغيت في وجه نيكسون.

ما كان بالإمكان ثني السيناتور عن ثني قضية تناسب طموحاته الرئاسية. بدأ جاكسون داخل الحلقة المدورة ممارساً ماهراً للتاكتيك ورجل مبادئ محترماً. ولكن من أجل أن يضمن ترشيح الديمقراطيين بعد ثلاث سنوات من الآن، كان عليه أن يجد طريقة لكسب الانتخابات الأولية للحزب في نيويورك وكاليفورنيا، وهذا ما أرغمه على أن يخفف من صورته الصقرية بالتقرب من الجناح الليبرالي الذي تزداد هيمنته في حزبه.

في مواجهة الأخبار التلفزيونية يومية عن ووترغيت شعر نيكسون بضعف متزايد تجاه جاكسون وحلفائه. أرجئت الاتفاقية التجارية إلى النصف الأول من عام 1973 ثم إلى الخريف بسبب التوترات ما بين الشرق والغرب الناجمة عن حرب الشرق الأوسط. لذا لم نلتق أنا وجاكسون حتى 6 آذار، 1974، لنرى إذا ما كان بالإمكان التوصل إلى تسوية ما.

في ذلك الوقت كان نيكسون في طريقه إلى مواجهة الاتهام، ولم يكن لدى جاكسون أي دافع لتخفيف الضغط على الرئيس عن طريق عقد اتفاق. الحوار مع الأطرش كان مستحيلاً. ولم يُجد ما قلته للزملاء اليهود مراراً إنني لن أعترض إذا قبل جاكسون أية تعديلات في إجراءات الهجرة السوفيتية⁽⁵⁾.

في ذلك الوقت كان جاكسون قد رفع من أهمية قضية الهجرة إلى المستوى الرمزي. كان مصمماً على استغلالها ليظهر أن معالجة إدارة نيكسون لمجمل علاقات الشرق والغرب كانت خاطئة تماماً من حيث المفهوم والأسلوب. والصدام العلني مع الرئيس ووزير الخارجية سيسمح له أن يُظهر بأن الممكن الحصول على تنازلات أكبر عن طريق المجابهة أكثر مما يمكن تحقيقه عن طريق الدبلوماسية. وتعززت قوة جاكسون بشكل كبير عندما نشر اندريه زاخاروف، العالم السوفيتي البارز وبطل حقوق الإنسان، رسالة تعزز موقف جاكسون.

كان لقاائي الأول مع جاكسون استطلاعياً. في اللقاء الثاني في 15 آذار، بدأ يكشف أوراقه. كان السيناتور يطالب بتعهد سوفيتي خطي بأنه سيسمح لمئة ألف مهاجر بالمغادرة سنوياً (وهو رقم يزيد بثلاث مرات على الرقم الأعلى الذي سُمح بأن يغادر). رأى جاكسون أن الرقم قد تسرب، مما يجعلني أن أظهر بمظهر إما الضعيف جداً عن السير قدماً أو العاجز عن تحقيقه. ولامني أنصار جاكسون على التسريب. رغم أنه لم يكن لدي أي حافز للمناورة بإظهار عجزه هكذا. ولكي يؤكد قدرته على المناورة، بالإضافة إلى الرقم المبالغ فيه، رفض جاكسون أن يكون وضع «الدولة الأكثر رعاية» مضموناً حتى لو قبلنا بهذه النسبة من المهاجرين. وبالإضافة إلى ذلك قال إن مثل هذا التنازل قد يسمح له بأن «يعيد» النظر في «احتمال» تسوية. المشكلة أنه كان لديه مطالب أخرى في جيبه.

كان الشَّرْك - 22 منصوباً بعناية لنيكسون، ولي، في هذه المرحلة من ضعف الرئيس. كانت المساومة ماء الحياة بالنسبة للسيناتور، ولم يكن هناك إلا أمل ضئيل في تأييد الكونغرس ما لم أظهر الرغبة في

الكشف عن مقترحات جاكسون. ولكن إذا قبلت بالأرقام والمطالبة بضمانة سوفيتية موقعة أكون قد دمرت بآفاق اتفاقية مع السوفييت حول هذا الموضوع أو أي موضوع آخر.

وفي محاولة للخروج من هذه الأزمة، وعدت السيناتور جاكوب جافيتس من نيويورك - ربما من دون تعقل - وإبراهام ريبكوف من كونيتيكت، الذي شكّل فريق مجلس الشيوخ التفاوضي برئاسة جاكسون، أن أحاول إيجاد سبيل للالتفاف على الرفض السوفيتي لإخضاع ممارساتهم الداخلية لتدقيق الكونغرس. وأثناء زيارتي لموسكو التي امتدت من 24-28 آذار 1974 اقترحت الشروع بحوار مع وزير الخارجية أندريه غروميكو لاستتباط تعريف لإجراءات الهجرة السوفيتية التي كان بيان بريجنيف في العام الماضي قد أشار إليه. عندئذ سوف أسعى إلى ترجمة هذه إلى زيادة في الرقم الإجمالي للمهاجرين وأنقل فهمي للنوايا السوفيتية في رسالة إلى الشيوخ. بهذه الطريقة سيكون السوفييت قادرين على تجنب إخضاع إجراءات الهجرة لديهم رسمياً لمراقبة الكونغرس، في حين أن الكونغرس سوف يتلقى التأكيدات التي يريدها.

كانت صيغة بارعة ويمكن أن تنجح إذا توفرت الرغبة لدى أعضاء مجلس الشيوخ بإنقاذ ماء وجه السوفييت. ولكن من أجل التأثير في جمهور الناخبين كان على الشيوخ أن يظهروا أنهم نجحوا في أن ينتزعوا من القادة السوفييت الرافضين وضمانات الإدارة «الرقيقة» التي ما كان يمكن تمديدها بدون ضغطهم.

هذا الموقف من شأنه أن يجهض الخطة الأوسع، لأن السوفييت لا يمكن أن يوافقوا على حق للهجرة يحدده الكونغرس، لقد تساهلوا معنا كي يضمنوا بالدرجة الأولى النية الأمريكية في ميادين أخرى. لذلك فإن تسويتي بأن نوصل فهم الإدارة للنوايا السوفيتية إلى الكونغرس قد أوصلتنا إلى خلاف لا نهاية له. فالكونغرس يفسر اتصالنا بدون شك على أنه التزام في حين أن الزعماء السوفييت سوف يرفضون أي ادعاء بأنهم تعهدوا بالتزام شرعي.

إصرار الشيوخ على أن يتجدد مركز الدولة الأكثر رعاية MFN للسوفييت سنوياً من شأنه أن يجعل الإدارة رهينة دائماً. فمع كل تجديد، يمكن أن تثار مطالب جديدة سرعان ما سيتبين أنها أكثر مما تتحملة المقايضة. عند هذه النقطة سوف تتهم الإدارة بالتأكد بالخداع أو الضعف، لا سيما وأن التجديد الأول الذي سيجري في انتخابات 1976، وأولوية نيويورك، الحاسم بالنسبة لجاكسون قد اقترب. إن الشيوخ والإدارة إذا ما عملاً معاً يستطيعان أن يحققا تحسينات مهمة في أرقام الهجرة السوفيتية التي كانت تتحسن بصورة درامية. أما المجابهة فلن تحقق أية فائدة ملموسة، ومن شأنها ألا تقلص الهجرة فقط، بل وجميع الإنجازات الممكنة تصورها في أربع سنوات من الصبر، في كل دبلوماسية الشرق - الغرب الناجحة. لبضعة أسابيع بدت خطتي واعدة. ففي لقاء في موسكو في آذار ثم ثانية في جنيف في

شهر نيسان 1974 مع غروميكو، الذي لم يكن متحمساً ولكنه أعاد تأكيد بريجينيف بعدم وضع عقبات قانونية أمام هجرة اليهود، ولن يتعرض المتقدمون بطلب الهجرة إلى أية مضايقات، وأن المجموع سيكون متناسباً مع عدد المتقدمين بالطلبات. وأوضح تأكيد بريجينيف بأن الرفض لن يزيد على 1,6% .

وافق غروميكو بصعوبة على أن يكون الرقم 45 ألفاً - أي زيادة مقدارها 25% عن المستوى الأعلى السابق - وكان هذا اقتراحاً معقولاً. وأضاف بطريقة ساخرة أن الحكومة السوفيتية لا يمكن أن تقدم على إرغام مواطنيها على الهجرة من أجل أن ترضي الكونغرس الأمريكي.

هذه الأرقام قوبلت بازدراء من قبل جاكسون وتابعيه. واستمر ريتشارد بيرل بالإصرار على كوتا (حصة) سنوية مقدارها مئة ألف مهاجر سنوياً، وعرض جاكسون الأمر - ببراعة - أن الاقتراح كان «هدفاً» وليس شرطاً مسبقاً. وبعد فترة تبين أنه كان يعني بكلمة «هدف» معنى «التسوية» أي حوالي 75 ألفاً، أو أكثر بمقدار مرتين عن رقم الحد الأقصى لمن يمنحون التأشيرة. وفيما كان الجانب الأمريكي يتحاور مع نفسه كما لو كان باستطاعتنا أن نقرر مستوى الهجرة السوفيتية، بدأ العدد الحقيقي للمهاجرين يتضاءل بمقدار النصف كل سنة ونحن نتجادل حول تعديل جاكسون.

مع هذا فإن السيناتور الذي لا يلين ظل يطرح مطالب جديدة. فقد طالب جاكسون بأن تمنح سمات الخروج كأفضلية للمهاجرين الذين يودون المهاجرة، من الأقاليم ذات المستوى التعليمي الأدنى، وسمات أقل لسكان النخبة المثقفة في موسكو. هذه «الماحاكة» ينبغي أن تنتهي كما قال جاكسون كشرط مسبق لمنح حق الدولة الأكثر رعاية. جمع جافنيس أصوات أغلبية الشيوخ حول: إن الفكرة أن يعود الوزير ويتفاوض أكثر. المهمة كانت نفسها - تنفيذ اتفاقية موقعة من قبل وزير التجارة الأمريكي، وعلى أن يزيد بمقدار ثلاث مرات الهجرة السوفيتية من أعلى مستوى وصلت إليه وأصف التوزيع الجغرافي للمهاجرين، في المقابل يلقي الاتحاد السوفيتي المعاملة التجارية نفسها التي يتمتع بها بدون شروط مع أكثر من مائة دولة، ولكن خلافاً لذلك أن يكون موضوعاً لمراجعة سنوية من الكونغرس.

من أجل إغلاق أية فرجة متبقية من أجل تحسين العلاقات التجارية مع السوفييت، شرع جاكسون في وضع القيود على القروض والتجارة. وفي 30 حزيران، 1974، كانت صلاحية الرئيس في استخدام تسهيلات «مصرف التصدير والاستيراد» تحتاج إلى تجديد مع أنها تجدد مرتين في السنة بدون خلاف طوال عقدين من الزمن. وقد استغل جاكسون والشيخ الموالي له، الديموقراطي أولاي ستيفنسون الثالث من ايلينوي، لوضع قفل مزدوج على علاقات الشرق - الغرب الاقتصادية بطرح تعديل جديد تماماً. ومع أن ستيفنسون كان يرضى التعديل شكلياً فقد منح جاكسون مصداقية علنية. جعل التعديل جميع قروض الصادرات - الواردات إلى الاتحاد السوفيتي تزيد على 50 مليون دولار عرضة لموافقة الكونغرس ووضع سقفاً مقداره 300 مليون دولار لمجمل جميع الديون للاتحاد السوفيتي، مع جاكسون وحلفائه

الذين يقلصون بانتظام المرونة الرئاسية في دبلوماسية الشرق والغرب، أصبحت العلاقات الاقتصادية الأمريكية. السوفييتية بعد سنتين من التعاون بين البلدين أسوأ مما كانت عليه في أي وقت مضى من فترات الحرب الباردة.

أصبح موضوع الهجرة السوفييتية الآن مرتبطاً مع مصير نيكسون. وفي نهاية حزيران عام 1974 غادر إلى لقاء القمة الأخير مع بريجنيف. كما أن رحلته إلى موسكو كانت آخر رحلة خارجية له كرئيس. ومع أن الرئيس لم يكن ليستغل الزيارة لأية أغراض سياسية داخلية، فإن جاكسون صرح قبل يومين من مغادرة الرئيس أنه سيضع مجموعة من الشروط الأخرى بالنسبة إلى الهجرة السوفييتية. ولم يحدد ما هي تلك الشروط، ولكن مجرد الإعلان عن ذلك كان كفيلاً بوضع نهاية للجهود الرامية إلى تسوية قضية الهجرة السوفييتية إلى أن استقال نيكسون بعد خمسة أسابيع.

في نهاية رئاسة نيكسون كانت سياسته الشرق-غرب محل انتقاد مستمر تقريباً. كانت هناك استراتيجية متسمة بالمبالغة الحمقاء ضد رئيس يواجه الاتهام بالتقصير أولاً ثم ضد رئيس غير منتخب في لحظة كانت فيها الولايات المتحدة منقسمة بعمق، والكونغرس المعادي يحد من صلاحياته لاتخاذ أي عمل عسكري ويهاجم كل منظومة تسليح جديدة. كانت مسؤولية ثقيلة لوضع مثل هذا العبء على أكتاف رئيس جديد سعى أكثر من الجميع إلى إعادة بناء الثقة فيما يواجه كثيراً من الأزمات في الداخل والخارج.

